جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية LMD

تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبات :

1- بالعربي وردة

2- عثماني مباركة

3- بوستة نجاة

4- بوعزة فاطمة

إشراف الدكتور:

حجاب عيسى

السنة الجامعية

2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي
أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل
صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في
عبادك الصالحين﴾

النمل: ١٩

شكر وتقدير

رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد عند الرضا ولك الحمد بعد الرضا، الحمد لله الذي تمت بحمده الصالحات وطرحت به البركات، أحمده سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإنجاز هذا البحث والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا وحبيبنا محمد أفضل المخلوقات.

نتوجه بالشكر الجزيل والامتنان العظيم إلى الأستاذ المشرف " حجاب عيسى" على توجيهاته القيمة ونصائحه النفسية وكل الأساتذة الذين تمدرسنا على أيديهم.

إلى كل طلبة السنة الثالثة تخصص اقتصاد نقدي وبنكي بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

وفي الختام نشكر كل من ساعد من قريب أو بعيد أو بقليل حتى ولو كلمة طيبة أو ابتسامة عطرة.

" بارك الله لكم وجعلها في ميزان حسناتكم وجعل الجنة مثواكم"

كما نشكر طاقم مكتبة باب الجامعة على مساعدتهم في انجاز هذا البحث

الإهـــــــداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى الذي رعاني وعلمني الصمود والعطاء بدون انتظار إلى مصدر أخرى وعزني "أبي العزيز" أطال الله في عمره

إلى التي رسم الزمان على جبينها تجاعيد التعب والعناء في سبيل أن ترانا نحمل مشعل العلم إلى محن الحياة إلى متعة العطاء وبهجة الروح إلى من كان دعائها سر نجاحي إلى من وضعت جنة الرحمان تحت أقدامها "أمي الغالية" أطال الله عمرها

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج لذكرهم فؤادي إلى من معهم سعدن وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة إخواني وأخواتي فطيمة، أسماء، عبلة، إيمان، وليد، مسعودة، سمية، كريمة، هبة الرحمان، ملاك، حفيظة، حورية، خديجة، كلثوم، صغير، البشير، حسين.

إلى من القلب يهواه والعين ترتاح لرؤياه زوجي الغالي حسام

إلى التي سكنت قلبي صديقا الروح عائشة ومسعودة وحنان، إلى كل زملائي في دراسة تخصص العلوم الاقتصادية إلى كل الأقارب كبيرا وصغيرا خاصة عمي السعيد وابنه أنيس.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
المقدمة	أ– د
الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	6
المبحث الأول: ماهية ومفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	7
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	7
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	9
المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11
المبحث الثاني: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها.	13
المطلب الأول: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	13
المطلب الثاني: المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14
المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	16
المطلب الأول: وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	16
المطلب الثاني: أهم مراحل التي مرت بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	17
المطلب الثالث: ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	18
خلاصة الفصل الأول	20
الفصل الثاني: النمو الاقتصادي	
تمهيد	22
المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	23
المطلب الأول: مفهوم النمو	23

المطلب الثاني: قياس النمو وأنوعه	24
المبحث الثاني : مفهوم التنمية	25
المطلب الأول: تعريف التنمية	25
المطلب الثاني: قياس التنمية	25
المبحث الثالث: نظريات قبل سولو solow	27
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي	27
المطلب الثاني: نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي	28
المطلب الثالث : نموذج هارود– دومار	29
خاتمة الفصل الثاني	32
الفصل الثالث: تحليل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	
تمهيد	34
المبحث الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	35
المطلب الأول: التطور العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	35
المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهوي	39
المطلب الثالث: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجموعات فروع النشاط	42
المبحث الثاني: النمو في الجزائر ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة	45
المطلب الأول: النمو في الجزائر	45
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام	48
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة	49
خلاصة الفصل الثالث	52
الخاتمة	54
قائمة المصادر والمراجع	56

قائمة الجداول والأشكال

أولا : قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	ص
الجدول رقم (1)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين 2004-2007	36
الجدول رقم (2)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين 2008-2012	37
الجدول رقم (3)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين 2012-2014	38
الجدول رقم (4)	معدل التطور للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	39
الجدول رقم (5)	توزيع المؤسسات العام للمؤسسات حسب جهات الوطن	40
الجدول رقم (6)	تطور المؤسسات العام للمؤسسات حسب مجموعات فروع النشاط الاقتصادي	42
الجدول رقم (7)	تطور المؤسسات الصغير والمتوسطة بالنسب المئوية حسب فروع النشاط الاقتصادي	44
الجدول رقم (8)	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع القانوني 2007-2009	46
الجدول رقم (9)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام	47
الجدول رقم (10)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنة 2011-2014	48
الجدول رقم (11)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي لسنة 2011-2014	49
الجدول رقم (12)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة.	50

ثانيا: قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	ص
الشكل رقم (1)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2004-2007	36
الشكل رقم (2)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2012/2008	37
الشكل رقم (3)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2014/2012	38
الشكل رقم (4)	نسب تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب جهات الوطن	41
الشكل رقم (5)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع نشاط الاقتصاد	43
الشكل رقم (6)	نسبة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنويا	46

المقدمـــــــــــة

يشهد العالم حاليا جملة من التغيرات السريعة والمتلاحقة والعميقة في آثارها، وتوجيهاتها المستقبلية ناتجة عن ظاهرة العولمة التي أصبحت تمثل تحديا كبيرا في وجه الدول حيث دفعت لمتخذي القرارات إلى إعادة النظر في هيكلة القطاع المؤسساتي الذي كان يعقد بدرجة كبيرة على المؤسسات الكبيرة.

وفتح المجال أمام مبادرة القطاع الخاص الذي تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المتمثل الرسمي له، لما لها من قدرة على التأقلم السريع مع التحولات والتغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي.

وقد حققت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نجاحا ملحوظا في السياق الاقتصادي مما دفع بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى اعتمادها كإستراتيجية اقتصادية للبلد لزيادة حجة إنتاجها المحلي.

أولا: طرح الإشكالية

انطلاقا مما سبق ونظرا لأهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر ولمعرفة مدى مساهماتها في النمو الاقتصادي خاصة الناتج الداخلي الخام نطرح اشكالية موضوعنا في السؤال التالي :

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- بما تختص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات الاقتصادية.
- ما هو الدور الذي لعبته الجزائر من أجل النهوض بمؤسساتها الصغيرة المتوسطة؟
- بكم ساهمت pne م ص م في حجم الناتج الداخلي الخام في الجزائر.

ثانيا: فرضيات الدراسة

يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص تجعلها ذات أهمية كبيرة في اقتصاد الدولة كما أنها تعاني في نفس الوقت من المشاكل تسعى الجزائر جاهدة للتغلب عليها.
- سطرت الدولة الجزائرية مجموعة من النظريات والنماذج من أجل النهوض والرقي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المستوى المطلوب.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حجم الناتج الداخلي الخام بنسب منخفضة جدا في الجزائر.

ثالثا: أهمية الدراسة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المواضيع الحديثة، فقد خطيت باهتمام السياسات الاقتصادية والاجتماعية وذلك انطلاقا من الدور الحيوي الذي تلعبها حيث أن هذا الموضوع يستمد أهميته من العلاقة التكاملية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.

رابعا: أهداف الدراسة

- إبراز ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو.
- توضيح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع.

- حداثة الموضوع وارتباطه بالواقع الجزائري الحالي.
- فتح المجال للغير للتعمق أكثر.

سادسا: منهجية وهيكل الدراسة

سنعتمد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المناسب والملائم لسرد الحقائق في الجانب النظري بالإضافة إلى دراسة حالة في الجانب التطبيقي وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول.

وفيما يخص الفصل الأول فقد تضمن ماهية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث درسنا في المبحث الأول تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجهها، تم تطرقنا في المبحث الثاني إلى طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقع تأهيلها في الجزائر والمشاكل التي تواجهها.

أما الفصل الثاني خصصناه للحديث عن النمو الاقتصادي حاولنا في المبحث الأول مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية وقياس النمو وأنواعه.

أما في المبحث الثاني فسنتطرق إلى نظريات قبل سولو Solow

أما الفصل الثالث فتناولنا فيه تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تناولنا في المبحث الأول التطور العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين 2004-2014 وتطور المؤسسات حسب الجهوي وكذلك تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجموعات فروع النشاط، فيما يخص المبحث الثاني مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الخام والقيمة المضافة.

بعدها إلى خاتمة حملت أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

إعادة هيكلة قطاعات النشاط الاقتصادي.

- الدور المتعاظم للقطاع الخاص خصوصا في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية، ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية وخدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها مثل إعادة تنشيط الصناعات التقليدية، المناولة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية ...الخ

الفصل الأول

مدخل عام

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدد من الخصائص والسمات تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى وقد أهلتها هذه الخصائص لكي تحتل مكانة هامة في اقتصاديات الدول وان تلعب زائدا في عملية التنمية إلا أنها تواجه مجموعة من المشكلات والمعوقات تعرقل نشاطها ومسيرتها نحو التطور لذا هناك مجموعة من الأساليب يمكن إتباعها حتى يمكن دعمها لتقوم بالدور المنوط لها.

وهناك تجارب لبعض الدول تعتبر نماذج ناجحة وزائدة في مجال تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث اعتمدت في ذلك على آليات وسياسات واستراتيجيات معينة.

من هنا يكون من الملائم الوقوف على ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث مفهومها وخصائصها وأهميتها إضافة إلى المشكلات التي تعترضها وذلك من خلال ثلاثة مباحث تعرض على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها.

المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الوقت الراهن.

المبحث الأول: ماهية ومفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يرى الباحثون بأن هذه المؤسسات تدفع بعجلة التقدم الاقتصادي وذلك من خلال الدور الذي تقوم به في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، وبالرغم من التغيرات المتسارعة نظرا لسهولة إنشائها، ومرونتها وتوفيرها لمناصب شغل أصبحت تحتل مكانة هامة وأهمية بالغة، وقبل التطرق لأهميتها ودورها يجب التعرف عليها والتي سنتناولها من خلال هذا المبحث الذي تم تقسيمه للمطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: تعاريف حسب مدارس مختلفة

1-**تعريف اللجنة الأوربية:** المؤسسة الصغيرة هي التي تضم بين 10 عمال إلى 49 عاملا أما المؤسسة فهي التي تشغل بين 50 عاملا إلى 249 عاملا وتتميز باستقلاليتها.[1]

2-**تعريف منظمة العمل الدولية:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي وحدات تنتج وتوزع سلع وخدمات وتتألف غالبا من منتجين مستقلين يعملون في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة وبعضهم يستئجرون عمالا وحرفيين وبعضها بعمل برأس مال ثابت، يعتمد على عائد منخفض، وعادة ما تكسب دخولا غير منتظمة وتهيئ فرص عمل غير مستقرة ويضيف هذا التعريف

[1] – حمزة فيشوش ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية لمواجهة العولمة في ظل الاقتصاد والمشاركة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، فرع استراتيجية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر ، 2007-2008 ، ص74.

بأنها قطاع غير رسمي بمعنى أنها منشأة ليست مسجلة لدى الجهزة الحكومية أو الإحصائيات الرسمية غالبا.[1]

3-**تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية:** إن هذه المشروعات هي التي تعتمد على استقلاليات الإدارة وأن يكون المدير هو مالك المشروع وتتشكل من مجموعة من الأفراد ومحلية النشأة، بحيث يكون أصحاب المشروع قاطنين في منطقة المشروع.[2]

4-**تعريف الاتحاد الأوربي:** تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا الاتحاد كما يلي:

- المؤسسات الصغيرة جدا من 1- 9 عمال.
- المؤسسات الصغيرة من 10- 99 عاملا.
- المؤسسات المتوسطة من 100- 499 عاملا.

حسب الاتحاد الأوربي فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذاتية التسيير مهما كانت طبيعتها القانونية.[3]

ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للمشرع الجزائري

لا يمكن إعطاء تعريف محدد لهذا النوع من المؤسسات، فقد وضعت عدة معايير لتحديد واضح لها من حيث الحجم، وعلى هذا الأساس يعرف المشرع الجزائري حسب المواد 5،7 هذه المؤسسات كما يلي: [4]

1-بالنسبة للمؤسسة الصغيرة: تعرف على أنها المؤسسة التي تشغل ما بين 1-9 أفراد وتحقق رقم أعمال يقل عن 20 مليون دينار.

---

[1]- اسماعيل شعبان، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ديوان المطبوعات ، الجزائر، 2003 ، ص 73.

[2] - رابح خوين ، رقية حساني ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلة تمويلها ، دار النشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، مصر الجديدة ، القاهرة ، مصر ، 2008 ، ص24.

[3] - حمزة فيشوش ، مرجع سابق ، ص74.

[4] اسماعيل شعبان، مرجع سابق، ص59.

2-بالنسبة للمؤسسة المتوسطة: هي تلك المؤسسات التي تشغل بين 50 و 250 عاملا ويتراوح رقم أعمالها بين 200 و2 مليار دينار.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن للمؤسسات الصغيرة مجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات يمكن ذكرها فيما يلي:[1]

1-سهولة التأسيس (النشأة): تستمد المؤسسات الصغيرة عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال لإنشائها نسبيا، حيث أنها نستند في الأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتناسب مع البلدان النامية، نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل.

2-**الاستقلالية في الإدارة:** عائدة ما تتركز كعظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها. مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس والنظم التي تحكم عمل المؤسسة.

إلا أن نجاح المؤسسة في هذه الحالة يتوقف على قدرة الشخص على التحكم وإدارة أعمال المؤسسة وكذا خبرتها في ممارسة مهنة المؤسسة.

3-**سهولة وبساطة التنظيم:** تظهر هذه الخاصية أكثر في المؤسسات المتوسطة أين تكون أمام عدد أكبر من العمال (مقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمصغرة)، وذلك من خلال توزيع الاختصاصيات بين أقسام المشروع، التحديد الدقيق للمؤسسات،

[1] خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013 ، ص36.

وتوضيح المهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة، وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.

4-**مركز التدريب الذاتي:** تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل، بمعنى أنها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة، وهذا الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثنائية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة، وإعداد أجيال من المدربين للعمل في المؤسسات الكبيرة مستقبلا، لذا فان هذا النوع من المؤسسات يعد المكان المناسب لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإتقان وتنظيم المشاريع الصناعية وإدارتها.[1]

5-**نتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد:** وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين ادارة المؤسسة وعمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسات السوق المعقدة.

لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين.

6-**جودة الإنتاج:** إن التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد الخط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر للأذواق واحتياجات المستهلكين، وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات. [2]

7-**توفير الخدمات للصناعات الكبرى:** إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستجيب للطلبات الصناعة الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة (منتجات محدودة أيدي عاملة)،

[1] – خبابة عبد الله ، مرجع سابق، ص37.

[2]– المرجع نفسه، ص37.

حيث تتم هذه العملية وفق التعاقد من الباطن (المناولة) وعلى سبيل المثال العملاق الأمريكي لإنتاج السيارات "جنرال موترز" يتعاقد مع 27 ألف مصنع لإنتاج عدد من الجزاء التي يحتاج إليها في العمليات التصنيعية ومن بينها 17 ألف مصنع يعمل بها أقل من 100 عامل.

8-**قصر فترة الاسترداد:** وهي عبارة عن الفترة المطلوبة للاسترداد تكاليف استثمار المشروع من واقع تدفقاته النقدية لذا فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتمكن من استرداد رأس المال المستثمر فيها في فترة زمنية أقصر من غيرها من الشركات نتيجة لـ:

- صغر حجم رأس المال المستثمر.
- سهولة التسويق.
- زيادة دورات البيع.
- قصر دورة الإنتاج.

9-**أحد آليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي:** إن إقامة المشروعات الصغيرة التي تتطلب مهارات إدارية متواضعة واستثمار بسيط تعتبر مكانا هاما يسمح للمرأة من أن تصبح أداة إنتاجية فاعلة من خلال المشاركة في مشاريع صغيرة والمساهمة في العملية الإنتاجية. [1]

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى الأهمية البالغة لهذا الشكل من المؤسسات ولعل أهميتها تكمن فيما يلي: [2]

1-استيعاب القدرة الكامنة لدى الأفراد خاصة منهم ذوي الكفاءات والمهارات.

[1] – خبابة عبد الله، المرجع السابق، ص39.

[2] – لرقط فريدة، بوقاعة زينب، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، الجزائر ،ص 120.

2-إحداث التوازن الجهوي ذلك أن هذا النوع من المؤسسات سهل إنشاء في المناطق المنعزلة والنائية.

3-تدعيم النسيج الاقتصادي وخلق بعض التكامل لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في مجالات مختلفة فلاحية وخدماتية ما يجعل الاقتصاد الوطني يتم ببعض التوازن.

4-تساعد على الاستقرار الاجتماعي للكثير من الأفراد عن طريق خلق مناصب عمل ففي الولايات المتحدة الأمريكية نصف اليد العاملة توظفها هذه المؤسسات.

5-تدعيم المؤسسات الكبرى في نشاطها عن طريق ما يعرف بالمناولة.

6-تفاعلها المباشر مع المستهلك يجعلها قادرة أكثر على توفير وتلبية رغباته الأساسية.

7-الإبداع والابتكار.

8-مساهمة هذه المؤسسات في حماية البيئة لأن العديد منها يعتمد على مخرجات ونفايات المؤسسات الصناعية الكبرى.

9-خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني وبالتالي المساهمة في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية.

المبحث الثاني: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها

كما يعرف عن جميع المؤسسات أنها بحاجة إلى أموال، فان هذه المؤسسات هي أيضا بحاجة لها، لذلك فهي تبحث دائما عن مصادر للحصول على تلك الأموال، ونجد أن هذه المؤسسات بصفة خاصة تعاني من الكثير من المشاكل الخاصة بالتمويل، كما تواجه معوقات ومشاكل أخرى، والتي سأتطرق لها في هذا البحث.

المطلب الأول: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتحصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المؤسسات على مواردها التالية بالطرق التالية:

1- **التمويل الذاتي:** معنى ذلك أن صاحب المشروع يعتمد في تمويله لمشروعه على أمواله أو مدخراته الذاتية.

2- **التمويل بالقروض:** وذلك بالحصول على قروض بفوائد من البنوك أو المؤسسات الدعم المالية.

3- طرق التمويل من المنظور الإسلامي:

هناك عدة أساليب وصيغ تمويلية والتي تعرف بأدوات التمويل المالي الإسلامي وندرجها فيما يلي:[1]

3-**1 المرابحة أو التمويل فائض التكلفة:** ويقصد بالمرابحة قيام أحد البنوك بشراء سلعة معينة لحساب عميل ما وفقا للمواصفات المطلوبة مقابل ربح معين أو أجر.

من خلال هذا التعريف نجد هناك شكلين للمرابحة:

- الوكالة بشراء بأجر.
- الوكالة بشراء بربح.

[1] – سليمان ناصر، "أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الاسلامي، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم، ص724.

3-2 **المشاركة:** ويقصد بها جمع أموال المدخرين من طرف البنك لاستثمارها والحصول على أرباح واقتسامها معهم.

3-3 **صناديق الزكاة والقرض الحسن:** تقوم معظم النظم الإسلامية بإنشاء صناديق الزكاة والقروض الحسنة وتساهم تلك الأموال المتحصل عليها من الزكاة فيما يلي:

1-زيادة الاستثمار.

2-زيادة عدد المنتجين والتقليل من عدد العاطلين على العمل.

3-توسيع نطاق التداول.

3-4 **التأجير التمويلي:** يقصد بالتأجير التمويلي "المنتهي بالتمليك" عن طريق البيع، الإنفاق بين طرفين بتأجير أو استئجار العين أو الأصل المؤجر والتوعد بإعادته مقابل أجرة محددة خلال فترة زمنية محددة وفي نهاية مدة الإيجار يكون للمستأجر الخيارين بين ثلاث بدائل كالتالي:[1]

- يملك العين المؤجرة مع تسديد الأقساط سابقا ويكون السعر محدد في بداية العقد.
- تمديد فترة الإيجار.
- إرجاع العين للمؤسسة المؤجرة.

المطلب الثاني: المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة صعوبات سواء كان ذلك عند الإنشاء (التأسيسي) أو أثناء مباشرة نشاطها ويمكن تلخيص أهم المشاكل في ما يلي:[2]

1- صعوبات الإجراءات الإدارية والتنفيذية للحصول على قبول للمشروع وتنفيذه.

2-ارتفاع مساهمات أرباب العمل في مجال دفع مصاريف التأمين، مما أدى بأصحاب المشاريع بالامتناع على توظيف العمال أو التقليل من توظيفهم.

[1] – سليمان ناصر، المرجع نفسه، ص732.

[2] – جبار محفوظ، " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطورها في العالم، ص 421.

3-ارتفاع معدلات الضريبة على رقم العمال، الدخل والأرباح.

4-**المشكلات الإدارية:** والتي تتمثل في جهل أو عدم التمكن من تقنية التسيير فكثيرا من الأشخاص يلجئون إلى الخلط بين الأعمال الخاصة بهم والعمال الخاصة بالمشروع مما يؤدي إلى اختلاط الذمة المالية، أيضا نقص العمالة المدربة نظرا للارتفاع تكاليف التدريب والتكوين.

5-المشكلات التسويقية: والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- نقص الخبرة في هذا المجال والإمكانيات والمعلومات وعدم القيام بالبحوث التسويقية نظرا للارتفاع تكاليفها.
- ظهور المنتجات البديلة باستمرار وبأقل تكاليف.

6-**المشكلات التمويلية:** هناك العديد من المشكلات التمويلية التي تعيق من عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها:

- صعوبة الحصول على القروض بسبب:

أ- تعقد الإجراءات الخاصة بالحصول عليها.

ب- وجود ضمانات تعجيزية والتي تكون في بعض الحيان غير متوفرة أمام أصحاب المشاريع كاشتراط ضمانات عقارية أو عينية.

ت- ارتفاع أسعار الفوائد.

المبحث الثالث: واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة في الجزائر في الوقت الراهن

لقد اهتمت الدولة الجزائرية كغيرها من الدول بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتداء من سنوات التسعينات وذلك مع تعاقب برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث كان النسيج الصناعي سابقا يكون في أغلبه من الصناعات والمؤسسات العمومية، لكن في ظل التطورات الراهنة والتغيرات العالمية المختلفة زاد اهتمام الدولة الجزائرية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء وزرة خاصة بها، دليل قاطع على زيادة الاهتمام [1] بها، وبالتالي تعمل على زيادة الاستثمار الوطني من جهة والأجنبي من جهة أخرى خاصة وأنها في صدد التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوربي، المر الذي يحتم تأهيل وترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتم ذلك بتهيئة جميع ظروف العمل الملائمة في كل المجالات.

المطلب الأول: وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدت فاعلة للتوسع الاقتصادي فهي بمثابة المحرك القاعدي للاقتصاد خاصة ونحن في زمن العولمة والمنافسة الاقتصادية وتحرير التجارة والتحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والشراكة مع الاتحاد الأوربي، لذلك تقوم الدولة الجزائرية بتشجيع قيام مثل هذه المؤسسات، والعمل على ترقيتها وتأهيلها.

ويجدر الذكر هنا إلى أن النسيج الصناعي الجزائري في السابق مكون من المؤسسات الصناعية العمومية، حيث كانت تمثل نسبة 80% أما 20 المتبقية فهي عبارة عن صناعات ومؤسسات صغيرة ومتوسطة [2] ولكن حاليا زاد عدد تلك المؤسسات.

---

[1] – صالح صالحي،" أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف الجزائر، العدد 3/ 2004، ص21-27.

[2] – كساب علي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نسبة وتأهيلها، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، منشورات مخبر الشراكة والانتشار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 2002، ص 47.

المطلب الثاني: أهم المراحل التي مرت بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

قد عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عدة مراحل نلخص أهمها فيما يلي:[1]

1-الفترة الأولى:1973-1988 توجد خلال هذه الفترة بعض المحطات الهامة منها:

- الفترة 1973-1982 أي تم تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك أن قانون الاستثمار لسنة 1973 لم يعطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأهمية، ليأتي بعد قانون 1977 الذي دعم التوجه الذي تبنته الجزائر حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت ملزمة على أن تحصل على تصريح من اللجنة الوطنية للاستثمارات لبداية نشاطها.
- الفترة 1982-1988 خلال هذه الفترة بدأ الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكن بشرط أن تكون أهداف هذه المؤسسة تتوافق مع الأهداف العامة للمخطط الوطني وهذا ما عكسه أيضا القانون الصادر ب 1982/8/21 والذي يضمن بعض التسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-الفترة الثانية 1988-1994: نتيجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفتها الجزائر والتي دفعتها بصنع القرار أو أجبرتها إلى إعادة النظر في الاختيارات الأولى واللجوء إلى الإصلاحات الهيكلية في إطار اقتصاد السوق الذي يعطي الكثير من الأهمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد جاء قانون النقد والقرض 1990 لتدعيم الاصطلاحات لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي نص على:[2]

1-تشجيع الاستمارات الأجنبية حتى في النشطة التي كانت حكرا على الدولة.

2-تجري المؤسسات المالية والمصرفية الأجنبية.

[1] – صالح صالحي ، مرجع سابق، ص26-28.

[2] – خبابة عبد الله المرجع السابق، ص20.

حيث اتبعت للعديد من الإجراءات الإصلاحية في اطار المرسوم التشريعي الصادر في 1992 المتعلق بترقية الاستثمار حيث منح عدة امتيازات للاستثمار الخاص في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفترة الثالثة 2000: تم إنشاء صندوق ضمان القروض الممنوحة لهذه المؤسسات في 2002 والمهمة الأساسية لهذا الصندوق هي ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الحصول على القروض البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاركة البنوك في تقاسم أخطار تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الضمانات المالية المقدمة، كما أن صندوق ضمان القروض FGAR يرافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ويساعدها في تمويل المشاريع.

المطلب الثالث: ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يتمثل برنامج التأهيل في مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في اطار الاقتصاد التنافسي واتخاذ عدة إصلاحات داخلية على المؤسسات الإنتاجية، الاستثمارية التسويقية وغيرها والذي يهدف إلى:[1]

- إنعاش النمو الاقتصادي
- تشجيع التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تسهيل الحصول على الخدمات المالية لتمويل احتياجاتها
- تحسين الخدمة البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وفي هذا الشأن قامت الدولة الجزائرية بتطبيق أحكام القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بإنشاء عدة مراكز لتسهيل مهمة إنشاء وتأنيس وتوجيه ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى ذلك قامت الوزارة بإنشاء عدة مشتالات

[1] -خالد إدريس ، فعالية تمويل المؤسسة الصغير والمتوسطة عن طريق البورصة ، دراسة استشرافية ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2008 ، ص120.

للمؤسسات التي تلعب دورا هاما في مجال استقبال واحتضان وتدريب حاملي أفكار المشاريع لتجسيدها على أرض الواقع.

كما قامت الدولة الجزائرية بإنشاء الوكالة الوطنية للتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعمل على متابعة تنفيذ برامج تأهيل هذه المؤسسات، وإعداد دراسات اقتصادية لمتابعتها وتنسيق نشاطات مراكز السير، كما قامت كذلك بإنشاء وكالة دعم تشغيل الشباب والتي تساهم في تمويل تلك المؤسسات وبالتالي تعمل على قيامها وإنشائها، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة وجهاز القرض المصغر.[1]

إضافة لهذه البرامج تم أيضا إنشاء صندوق للتأمين القروض وصناديق ترقية تنافسية الصناعية.

- **برنامج MEDA لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

هو برنامج خاص بتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها، وهو برنامج مشترك بين الجزائر والاتحاد الأوربي، يعمل هذا البرنامج على:

1-تدعيم القدرات الإدارية.

2-تحسين الداء وتنافسية المؤسسة.

3-تقديم تشخيص استراتيجي.

4-المساعدة على وضع خطة الأعمال.

5-المساعدة على تقديم ملف التمويل إلى البنك.

6-تسهيل الحصول على التمويل من خلال صندوق ضمان القروض.

[1] – كساب علي، دور المرجع السابق، ص50.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم عرضه في الفصل الأول، وهو جزء بسيط تناولت فيه التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما يتعلق بها من جوانب أخرى، فهي تعتبر جد مهمة نظرا للدور الفعال الذي تلعبه والذي تم تقديمه في هذا الجزء كما عرفنا أن تلك المؤسسات لقيت اهتماما بالغا من طرف الدولة الجزائرية التي وجهت جميع الجهود وعملت على ترقية وتأهيل تلك المؤسسات.

الفصل الثاني

النمـــــــــو الاقتصادي

تمهيد:

إن الاختلاف في مستويات الحياة له آثار معتبرة على الرفاهية الإنسان، مما يتطلب معرفة المحددات أو العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي، الذي يسمح بدوره من تقارب أو تباعد مستويات المعيشة، يعود ظهور النمو الاقتصادي الحديث إلى عوامل أو ظواهر تاريخية، ناتجة عن النظام الخاص بحق الملكية ورأس مالية والتي منبعها المدرسة الكلاسيكية الممثلة بكل من آدم سميث ودفيدر يكاردو.

غير أن الفكر الجديد أو الحالي لتفسير النمو الاقتصادي عادة ما يرتبط بنموذج سولو ولنماذج التي أتت بعده، من أجل تحديد وتفسير النمو الاقتصادي قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** مفهوم النمو الإقتصادي.
- **المبحث الثاني :** التنمية الاقتصادية
- **المبحث الثالث:** نماذج النمو الاقتصادي (النظريات).

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

عادة ما يتم وقوع نوع من الخلط بين النمو والتنمية وهذا نظرا لوجود علاقة بين المفهومين، ولهذا الغرض سنقوم في هذا المبحث بتعريف كل واحد منهما والمقاييس المستعملة لقياسها، مع إعطاء مختلف استراتيجيات التنمية الاقتصادية الممكن تطبيقها على اقتصاد ما.

المطلب الأول: مفهوم النمو

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي وعلى العموم يمكن أن نعرف النمو بالزيادة المستمرة في كميات السلعة ولخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين ، غير أن هناك من يعرف النمو الاقتصادي بزيادة الكمية لكل من الدخل القوي والناتج القومي [1]، أما الاقتصادي « S .Kuznets » في كتابة " النمو والهيكل الاقتصادي" يعرف النمو الاقتصادي كما يلي: النمو الاقتصادي هو أساسا ظاهرة كمية، وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد ما، بزيادة المستمرة لسكان والناتج الفردي ، ويعرفه جون ريفوار بالتحويل التدريجي الاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد لهذه الأخيرة.

وبصفة أكثر دقة يمكن تعريف النمو بزيادة في إجمال الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وبالتالي من هذه التعاريف يمكن أن نستخرج الخصائص التالية[2].

[1]– محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط ولتنمية الاقتصادية، مصر، مكتبة وطبعة الاتساع الفنية 1999، ص39.

[2]– محمد عبد العزيز عجيمة ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية" دراسات نظرية" الاسكندرية، قسم الاقتصاد كلية التجارة 2000 ص 51-54.

1-يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عنها الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل النمو الدخل الوطني مطروح من المعدل النمو السكاني.

2-أن تكون الزيادة في الدخل الفرد حقيقة، أي أن الزيادة لنقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم.

3-يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل.

المطلب الثاني: قياس النمو وأنواعه

عادة ما يقاس معدل النمو الاقتصادي البسيط في الفترة T بالعلاقة التالية[1]:

(الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (T) مطروح منه الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (T-1)) مقسوم على الدخل الحقيقي، في الفترة (T-1)

وهذا المعدل يمكن حسابه بطريقتين، بأسعار الجارية بأي بأسعار السوق، أو بسعار الثابتة وذلك باستخدام الأسعار الاسمية منكمشة بزيادة لأسعار، أي باستعمال مؤشر الأسعار، حيث يسمح هذا الأخير بتصحيح التغيرات التي تتيح من الأسعار.

ويمكن تصنيف أنواع النمو إلى:

أ- النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل هذا النمو في كون النمو الدخل يتم بنفس معدل السكان، أي أن دخل الفردي ساكن.

ب- النمو الاقتصادي المكثف: يتمثل في هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فان الدخل الفردي يرتفع.

وعليه المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة انقلاب أي أن المجتمع يتحول تماما ولظروف الاجتماعية تتحسن.

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، ايمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص59.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية

المطلب الأول: تعريف التنمية

تعدد التعاريف التنمية، حيث يعرفها "صبحي قنومي" [1] على أنها تحسنا على المستوى الفردي في مستويات المهارة وكفاءة الإنتاج وحرية الإبداع، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية"، وتعرف كذلك على أنها العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية معينة من تخلف إلى وضعية التقدم[2]، غير أنهم ما يجب معرفته التفرقة بين النمو والتنمية حيث أنه هذه الأخيرة تشمل النمو الاقتصادي، والذي يدلنا على زيادة في النشاط الاقتصادي ولا يدلنا على الظروف الاجتماعية للسكان، رغم إمكانية هذه الأخيرة من رفع الظروف الاجتماعية للسكان وبوجود النمو فان ذلك لا يؤدي بضرورة بالتنمية هي ما يلي:

أ- تغيرات في كل من الهيكل والبنيان الاقتصادي، والمتمثلة في اكتشاف موارد إضافية جديدة وتراكم رأس المال مع إدخال طرق فنية لإنتاج وتحسين المهارات ولسكان.

ب- تغيرات في تركيبة السكان من حيث الحجم والسن وتتمثل كذلك التنمية في إعادة توزيع الدخل، وفي تغير لأذواق مع إدخال تعديلات مرفقية وتنظيمية.

المطلب الثاني: قياس التنمية

نظرا لصعوبة تحديد التنمية الاقتصادية قامت منظمة الأمم المتحدة (ONU) في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية (undp)، بإصدار مقياس لتنمية والمتمثلة في دليل التنمية البشرية (HDI) والذي ظهر سنة 1990، يشمل ثلاث معايير أساسية متمثلة في المستوى الصحي المعبر عنهم بالسن المتوقع عند الميلاد، والمستوى التعليمي، ولعامل الثالث المستوى المعيشة المعبر عنه بمستوى الدخل الحقيقي المعدل، بالإضافة إلى هذا الدليل هناك دليل آخر بأخذ بعين الاعتبار عدم العدالة بتوزيع القدرات البشرية بين الذكور

[1]- صبحي محمد فنوصي، أزمة التنمية، دراسة الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث الطبعة الثانية، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، 1999، ص 97.

[2] - محمد عبد العزيز عجيمة، ايمان عطية ناطق، مرجع سابق، ص 51.

والإناث بالإضافة إلى المعايير الثلاثة السابقة المذكورة ويتمثل هذا المقياس في دليل التنمية البشرية المعدل للجنس (GDI)، أما الدليل الأخير للتنمية يتمثل في دليل الفقر التنموي HPI والذي أضيف سنة 1997، حيث عند التطرق إلى التنمية فا بطبيعة الحال نتكلم عن الفقر، غير أن هذه الخيرة لا تقتصر فقط على الدول النامية بل توجد أيضا في الدول المتقدمة، وبالتالي من أجل قياسه يجب التفرقة بين الفقر المطلق والفقر النسبي، حيث يتمثل الأول في عدم تلبية حاجيات الأساسية عند تعريف مجموعة من السلع والخدمات المتمثلة لحد محدد للعيش وبالتالي يعتبر فقير كل من لا يصل إلى هذا الحد في استهلاكه، أما الفقر النسبي في وجود فقر بين ما تملكه وما يملكه الآخرون رغم حيازتنا على أكثر من الحد المحدد للعيش.[1]

[1] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الاسكندرية، الدار الجامعية، مصر، 1994، ص 49-83.

المبحث الثالث: نظريات قبل سولو « Solow »

تفسير النظريات التي أدت قبل نموذج سولو للنمو منبع الأفكار الذي اعتمدت عليها في بناء نموذجه المتعلق بالنمو الاقتصادي حيث أن الأسباب التي أدت إلى كتابة مقاله سنة 1952 " متمثلة في المسار الذي سطره كل من هارود ودومار في تفسيرهما في النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

الفرع الأول: مفهوم سميت

لا يعتبر "سميث" القطاع الزراعي كإقطاع وحيد متيح كما تبناه الطبيعيون، غير أنه يعرف أن القطاع الزراعي هو قطاع أساسي في عملية النمو الاقتصادي، إلا أنه يركز على القطاع الصناعي في عملية النمو، وهذا نظرا لتزايد الغلة في القطاع الصناعي الناتج عن طريق تقسيم العمل الذي يسمح بزيادة إنتاجية لعمال في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الزراعي، بالإضافة إلى القطاع الصناعي فحسب "سميث" هناك عامل آخر يؤثر على النمو وهو عامل تراكم رأس المال والذي مصدره ادخار الطبقة الرأسمالية مع توفر بيئة ملائمة تسمح يدفع عمليات النمو و المتمثلة في حرية التجارة الداخلية والخارجية[1]، واهتمام الدولة بالتعليم والأشغال العامة، وتطبيق الضرائب من أجل تحقيق إيرادات الدولة.

الفرع الثاني: مفهوم دفيد ريكاردو *

يقوم دفيد ريكاردو " بإعطاء الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري حيث يقوم بتوضيح ظهور وانتشار الركود، بإسناد إلى أفكار "سميث" فانه يعتبر أن حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي أين المردودية في هذه الأخيرة متناقصة، حيث حسب ريكاردو نوعية لأراضي غير متسلوية وبمقابل الزيادة المرتفعة

[1] -دور التجارة عند سميث. فايز: ابراهيم الجيدة، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، لمملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 1985، ص17-24.

* دافيد ريكاردو، (1772-1823) مفكر اقتصادي انجليزي، محلل للرأسمالية اليبرالية من مؤلفاته.

للمواد الغذائية، الناتجة عن تزايد النمو الاقتصادي ينتج ارتفاع الربح في الأراضي ذات الجودة المرتفعة، مما يترتب عنه استغلال أراضي ذات نوعية أقل، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض النصيب النسبي برأس ماليت والعمال.

يعطي كذلك دافيد ريكاردو أهمية للعوامل الغير اقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية والثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع، ولاستقرار السياسي، وكذلك يركز على حرية التجارة ** كا عامل ممول للنمو الاقتصادي، من حيث تعريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل[1].

المطلب الثاني: نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي

الفرع الأول: دور الابتكارات التكنولوجية

يلعب الابتكار دور أساسي في تحليل "شومبتر" للنمو الاقتصادي حيث تتمثل هذه الابتكارات في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما مما يسمح لهذه الأخيرة في تغير دالة لإنتاج والتي بدورها تؤدي لزيادة الناتج الكلي ديمتيرشون بيتر خمسة أصناف من الابتكارات: [2]:

1-إنتاج سلعة جديدة.

2-إدخال وسيلة جديدة في الإنتاج.

3-التوسع عن طريق إدراج أسواق جديدة.

4-الحصول على مواد أولية جديدة.

5-إقامة تنظيم جديد في الصناعة.

-6

** دور التجارة عند دافيد ريكاردو.

[1]- فايز ابراهيم الحبيب مرجع سابق ، 27-29.

[2]- فايز ابراهيم الحبيب، مرجع سابق.

الفرع الثاني: تدمير الخلاف

لا يعتبر النمو ظاهرة خطية ولكن يتبع تطور الابتكارات التقنية، حيث أنه يتحقق عن طريق سلسلة من التغيرات، تتمثل في كساد في فترة معينة ثم الازدهار، وذلك بصفة دورية، أي أنه يفضل دفع نشاط المقاول، وبالتالي يصبح من الصعب التوقع بصفة محددة تكاليف ولإيرادات بالإضافة إلى ذلك انخفاض نسبة الابتكارات مما يتيح عنه كساد، ويتميز بدالة جديدة لإنتاج والناتج الإجمالي مرتفع ذات هيكل مرتفع، وبالإضافة إلى ذلك فان حسب هذا الخير فان كل دورة تتمثل في مجموعة من الابتكارات المسمات بدورات كوندر تياف * المتمثل في:

- القطن الحديد ولالات البخارية، بالنسبة لسنوات (1780-1842).
- السكك الحديدية بنسبة لسنوات (1842-1897).
- الكهرباء الكيمياء والسيارة التي تبدأ من سنة 1898.

المطلب الثالث: نموذج هارود-دومار

الفرع الأول: تحليل النموذج

يعتبر نموذج هارود دومار كنموذج مرجعي بالنسبة لنظرية الحديثة للنمو، ويسمى في بعض الأحيان بالنموذج الكنزي للنمو، حيث يبين نموذج هارود -دومار كيفية زيادة معدل النمو حسب هذا الأخير فان الحصول على هذه الزيادة في معدل النمو يتم أما عن طريق تخفيضي معامل (رأس المال / الدخل) وأما بزيادة الاستثمار (نسبة لادخار إلى الدخل). وبالتالي فان هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض والطلب [1] ومن خصوصيات هذا النموذج أنه يهمل كل من الجانب النقدي والمالي و يهمل شروط التوازن في سوق العمل، أما تحليل هارود هو أكثر تكاملا.

* نيكولاي ديمتريش كوندر تياف (1892-1928) اقتصادي روسي قتل من طرق ينين وهو معروف عن طريق تحليله للدوره الاقتصادية من المدى الطويل.

[1] حسين عمي، الاستثمار والعولمة ، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000، ص 71-73.

الفرع الثاني: تحليل هارود

يقوم هارود بتصوره معدل النمو من خلال ثلاث نقاط :

أولا: معدل النمو الفعلي

يتمثل هذا الأخير في النمو الفعلي في كل من الناتج أو الدخل الوطني والذي يتحدد عن طريق كل من نسبة الادخار ومعامل متوسط رأس المال أي نسبة (رأس المال/ الناتج).

بافتراض ما يلي:

- الادخار الإجمالي S عدالة خطية، للدخل الوطني $s = sy = y$
- المعامل المتوسط لرأس المال K ثابت $k = k / y = \Delta k / \Delta y$

وبالأخذ بعين الاعتبار المساواة التالية I=S و $I = \Delta K$ نتحصل على:

$$I = \Delta k = k\Delta y = sy = s$$

ومن العلاقة

$$g = \Delta y/y = s / k \quad \text{لدينا} \quad k\Delta y = sy$$

اذن معدل النمو الفعلي يساوي نسبة كل من الادخار المتوسط على معامل رأس المال.

ثانيا: معدل النمو المضمون

هو معدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مصادر نمو توازن وتقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصيص مبلغ معين من الاستثمارات بصفة مستمرة والذي يتناسب مع نسبة الدخل التي إدخرته، من أجل تحديد هذا المعدل، تستعين بنظرية المضاعف ومبدأ المعجل S نسبة الادخار في حالة التشغيل الكامل والتي تدخل في المضاعف، وc المعامل الحدي لرأس المال اللازم للمقاول والذي بدخل في المعجل.

مع الأخذ بعين الاعتبار المساواة أو التوازن بين الاستثمار والادخار نحصل على:

$$sy_0 = c(y_1 - y_0) \ldots\ldots 1$$

حيث $c(y_1 - y_0)$، يمثل الاستثمار المرغوب فيه والذي يعتبر نسبة ثابتة

sy_0 الادخار المحقق

ومن العلاقة السابقة (1) نتحصل على:

$$g_w = (y_1 - y_0)y_0 = s / c$$

ومن هذه المعادلة يمكن تغيير معدل نمو المضمون، بمعدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال.

ثالثا: معدل النمو الطبيعي

يحتمل هذا المعدل في الجمع بين معدل نمو القوة العاملة n ومعدل نمو الإنتاجية العاملة r، ويرمز له ب g_1 ، وهو عبارة عن أقصى معدل للنمو تسمح به كل من التطورات الفنية، حجم السكان، التراكم الرأس مالي، ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ.

يتطلب استمرار التشغيل الكامل أن بنمو الإنتاج بمعدل طبيعي g_n مما يتطلب على معدل النمو g لاقتصاد أن يساوي من معدل المضمون $g_w = s / c$ ومعدل النمو الطبيعي، ما دام أن المعاملات الثلاث c,o,n خارجية ومستقلة فان المساواة بين g_w و g_n هي مفاجئة هذا ما يدل على استحالة الحصول على تشغيل كامل بصفة مستمرة.

في حالة ما إذا كان معدل النمو الطبيعي أقل من معدل النمو المضمون، يظهر انكماش متتالي.

خلاصة الفصل الثاني:

تبين مختلف النظريات الاقتصادية التي قامت بتفسير النمو الاقتصادي أن النمو الاقتصادي مرتبط بعامل تراكم رأس المال من جهة وزيادة الإنتاجية من جهة أخرى، وهذا من خلال الابتكارات التي تسمح من رفضها، بحيث كل ابتكار يسمح بإعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي وبعد التطرق إلى مفهوم النمو محدداته ومختلف النظريات التي قامت بتفسيره، وتتطرق في فصل الموالي في العلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية وهذا من خلال مختلف النظريات التي حاولنا تفسيرها.

الفصل الثالث

تحليل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد:

أدى التحول الذي عرفته الساحة الاقتصادية في الجزائر حتى إلى يومنا هذا، إلى انفتاح الاقتصاد الجزائري واندماجه في السياق الاقتصادي العالمي، مما دفع بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تطور وإعادة تأهيل قصد تكييفه مع المنافسة الدولية.

وعليه سنحاول في هذا الفصل الوقوف أمام تطور القطاع من خلال معالجة الإحصائيات المعلقة به.

من خلال الوقوف على المبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: تطور تعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثاني: النمو في الجزائر ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة.

المبحث الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من خلال هذا المبحث قمنا بتحديث أهم التطورات الإحصائية لهذا القطاع بشكل عام من خلال التصريحات وتسجيلات الهيئات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: التطور العام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين 2004 2014م

تشكل أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة، حيث شهد عددها تطورا في بالغ الأهمية ابتداء من سنة 2003، وذلك بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة وتطور ثقافة المقاولة لدى خرجي الجامعات من جهة أخرى فهذه الزيادة تفوق الضعف حيث إن جميع الإحصائيات المتوفرة تدل على إن أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشاؤها ما بين 2003-2010 وذلك بعد صدور قانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2003 الأمر الذي يدل أن هذا القانون هو خطوة في الطريق الصحيح لتطور وتنمية هذا القطاع.

فينظر إلى الجداول المدرجة أدناه نلاحظ إن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند نهاية سنة 2014 عرف تطور ملحوظ قدر بزيادة إنشاء مؤسسة 687386 بعدما كان يقدر ب 3617522 والعكس بالنسبة للمؤسسات العامة فعددها يسجل انخفاضا يقدر ب 218 خلال العشرة الأولى من الألفية الثالثة وذلك نتيجة للعمليات الخوصصة للوحدات المتعثرة.

أما بالنسبة للمؤسسات التقليدية، فقد تم تسجيل ارتفاع يفوق 71523 سنة 2004 إلى 163080 مؤسسة سنة 2011 ليشهد بعدها تذبذب إلى غاية 2014.

الجدول رقم (01): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2004-2007

طبيعة المؤسسات	2004	2005	2006	2007
المؤسسات الخاصة	179893	189552	207949	225449
المؤسسات العامة	788	788	788	778
تنظيم المؤسسات التقليدية	64677	71523	79850	86732
المجموع	240348	261853	2885	312959

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية، وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار عدد 5-9.

الشكل رقم (1): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين 2004-2007

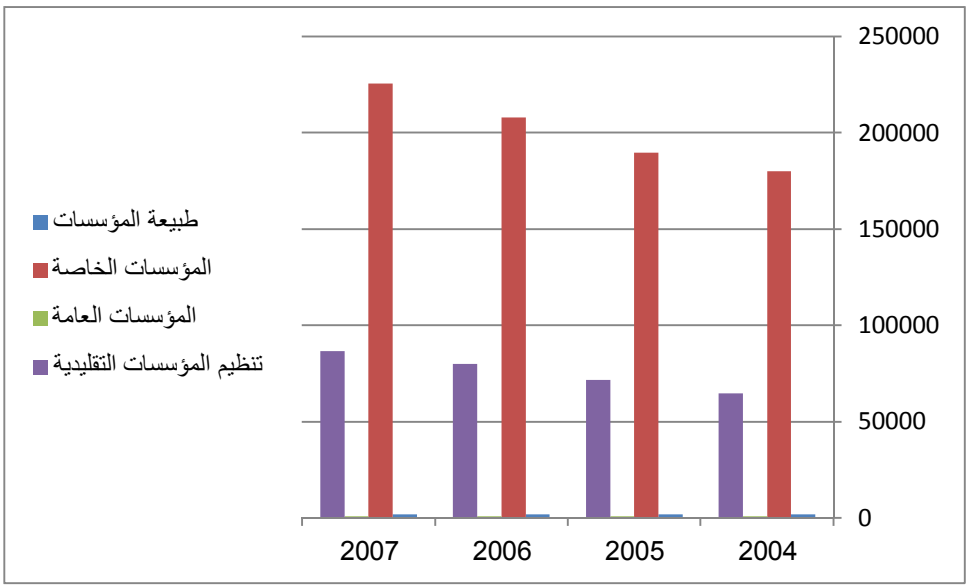

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على معطيات الجدول رقم (01).

الجدول رقم (2): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2008-2012)

طبيعة المؤسسات	2008	2009	2010	2011	2012
المؤسسة الخاصة	245842	269806	293946	392013	455398
المؤسسة العامة	874	739	666	626	561
نشاط تقليدية	96072	106222	116347	126887	169080
المجموع	312788	376767	410959	519526	625069

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المرجع سابق، عدد11-12.

الشكل رقم (02): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين 2008-2012

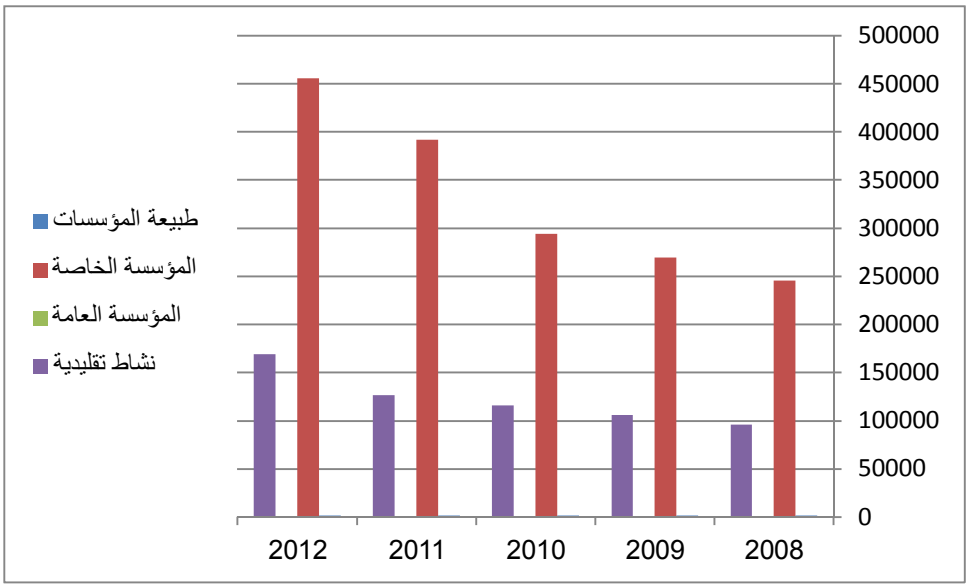

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على معطيات الجدول رقم (02)

الجدول رقم (3): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2012-2014م)

طبيعة المؤسسات	212	2013	2014
المؤسسات الخاصة	618515	511856	527502
المؤسسات العامة	557	572	561
نشاط المؤسسات التقليدية	135623	146881	154123
المجموع	764695	659309	687386

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرجع سابق عدد 18-22.

الشكل رقم (03): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين (2012-2014)

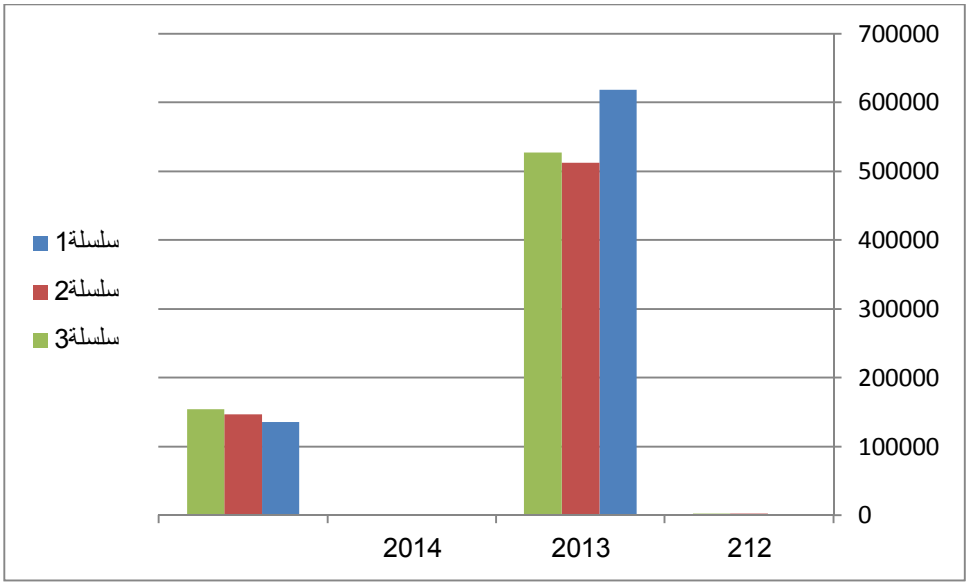

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على معطيات الجدول رقم (03)

من خلال الجدول رقم (05) يمكن توضح معدل التطور العام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي كان ايجابيا وملحوظا في الفترة 2004-2014 حيث بلغ في 2013 نسبة 20031%.

الجدول رقم (04): معدل التطور العام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

طبيعة المؤسسات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المؤسسات الخاصة	8042	9005	9075	8095	323036	16016	35082	14025	2008
المؤسسات العامة	1027	1203	15045	9088	6001	506	5070	207	1092
نشاط المؤسسات التقليدية	80628045	1007	10056	9053	9006	3302	19019	803	4093
المجموع		9053	9091	9008	1507	2003	20031	12063	4025

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المرجع السابق، عدد 5-22

من الملاحظ أن نسبة المؤسسات الخاصة شهد تطورا كبيرا مقارنة بنسبة المؤسسات العمومية في الفترة 2004-2014 هذا راجع إلى عدة أسباب والمعطيات الموضوعية أهمها:

التحولات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من تطبيق البرامج التعديل الهيكلي في الجزائر ، الأمر الذي طرح حتمية تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمعالجة تخلي الدولة عن بعض الأنشطة وإعادة هيكلة قطاعات النشاط الاقتصادي .

الدور المتعاظم للقطاع الخاص خصوصا في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية ، ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية وخدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها ، مثل إعادة تنشيط الصناعات التقليدية، المناولة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية ...إلخ

المطلب الثاني: تطور المؤسسات حسب الجهوي

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل غير متساو بسبب الطابع الجغرافي للبلاد، فهي تتميز بتمركز أغلبيتها في 12 ولاية بنسبة أكثر من 52% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أربع ولايات وهي الجزائر (11053% من المجموع)، تيزي وزو، وهران وبجاية يتمثلون حوالي 27% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبلاد.

تسجل كل من سطيف (+9019%)، بومرداس (+8083%)، البليدة (+8077%)، تيبازة (+8037%) ، باتنة (+70024%) أعلى معدل للتطور، حيث تتعدى بذلك معدل التطور على المستوى الوطني.

أما توزيع هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية فيلاحظ هناك تمركز شديدا في الجهة الشمالية مقارنة بجنوب البلاد، أما الوسط فهو يحتوي على نسبة مهمة منها.

- حيث تحتوي المنطقة الشمالية على 247975 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي بنسبة تقدر ب 59027% متبوعة بالهضاب العليا ب 128316 مؤسسة (30054%)، بينما تحتوي منطقة الجنوب والجنوب الكبير على 42716 مؤسسة (حوالي 10019% من المجموع)، وهذا ما نلمسه من خلال الجدول:

الجدول رقم (05): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب جهات الوطن

الجهات	2013	إنشاء	الشطب	إعادة إنشاء	الشطب	2014
الشمال	232664	17982	5151	3476	12321	247975
الهضاب العليا	1199146	9468	2056	1857	9175	127316
الجنوب	32216	2337	518	532	2353	34569
الجنوب الكبير	7735	738	326	100	521	7348
المجموع	3917761	30930	8050	5783	27356	430118

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المرجع السابق، عدد 22 ، ص 25.

ويمكن أن ندرج الشكل التالي :

الشكل رقم (4) :نسب تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب جهات الوطن.

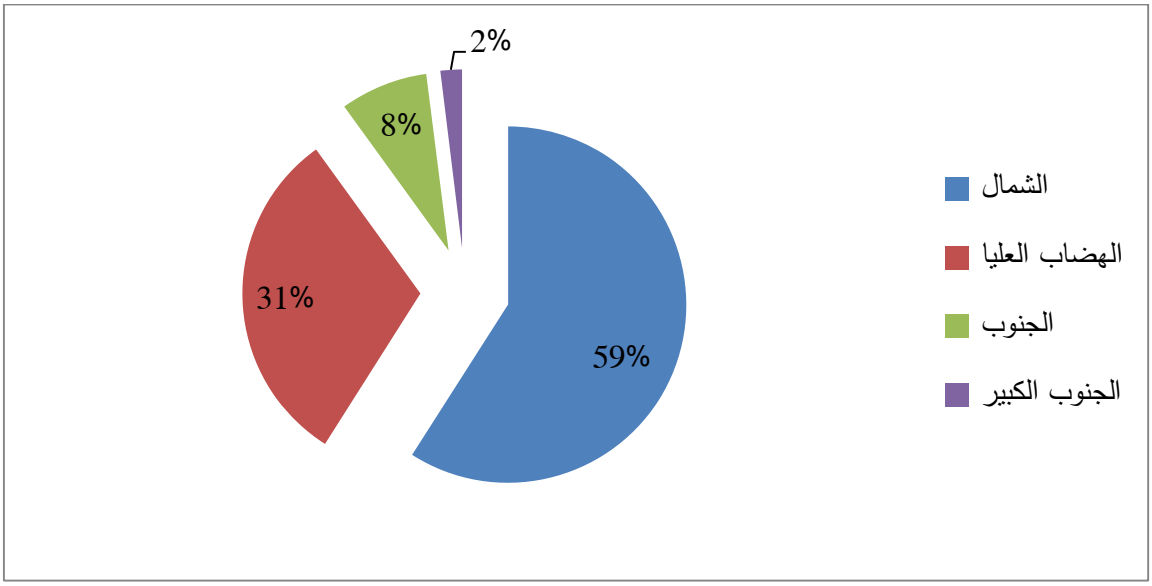

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المرجع سابق، عدد 22 ص 19.

- ومن خلال هذه المعطيات يمكن قول إن هناك توزيع غير متوازن لهذه المؤسسات عبر جهات الوطن هذا راجع إلى عدة أسباب نذكر منها:
- نجد إن المناطق الشمالية تتوفر على الخدمات والهياكل القاعدية الملائمة التي تنعدم في مناطق أخرى.
- تتوفر المناطق الشمالية على الظروف المواتية لتحقيق الأرباح من خلال الأسواق الموجودة فيها.

المطلب الثالث: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجموعة فروع النشاط

شهد القطاع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا نظرا للإنتاج والخوصصة التي شهدها القطاع العام، والجدول الموالي يوضح مدى تطور المؤسسات الخاصة مجموعات فروع النشاط.

الجدول رقم (06): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجموعات فروع النشاط الاقتصاد

مج الفروع النشاط	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الخدمات	94997	102841	112644	123782	155151	147582	159444	172653	186157	195889
البناء والأشغال العمومية	65799	72869	80716	90702	100250	111978	122238	129762	135752	139875
الصناعة	44023	46278	48785	51343	54301	57352	59670	62145	64848	666841
الفلاحة والصيد البحري	2477	2748	2947	3186	3401	3599	3642	3806	4006	4142
الخدمات ذات صلة بالصن	653	713	750	793	848	876	908	953	998	1032
المجموع	207949	225449	245842	269806	293946	321387	3515902	369319	391761	407779

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المرجع سابق، عدد 58-220.

بين الجدول رقم (06) تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الموزعة على مختلف مجموعات فروع النشاط، حيث يحتل فروع النشاط الخدمات المرتبة الأولى في السنوات الأخيرة حيث وصل عدد المؤسسات الخاصة بهذا النشاط خلال السداسي الأول لعام 2014 ب 195889 مؤسسة ثم يليه نشاط البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية ب 139875 مؤسسة خلال السداسي لعام 2014م.

ويمكن تمثيل الجدول السابق بالشكل الذي يوضح تطور هذه المؤسسات حسب مجموعات فروع نشاط.

الشكل رقم (05): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجموعات الفروع نشاط الاقتصاد

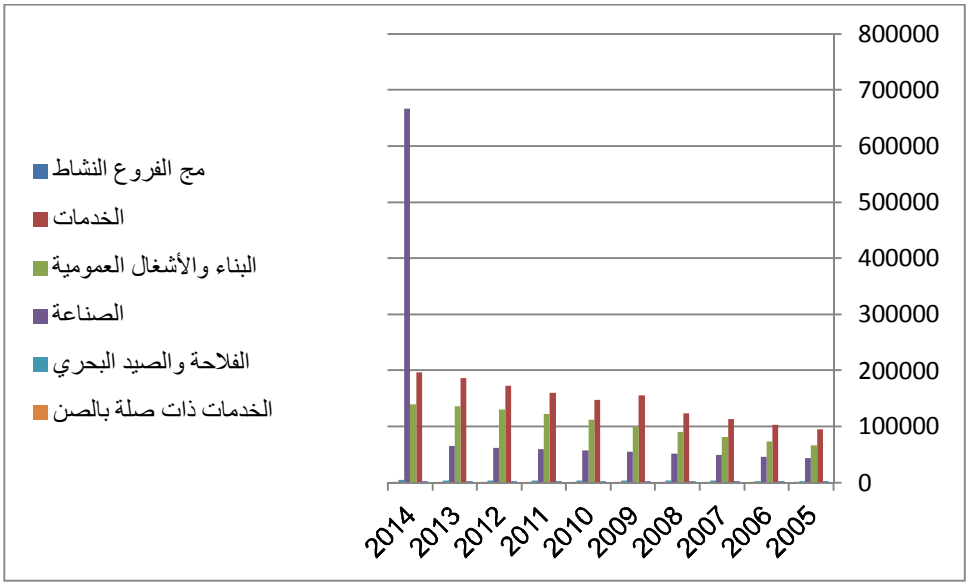

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على معطيات الجدول رقم (8)

ومن خلال الشكل رقم (05) يمكن إن نلاحظ شكل واضح أن نشاط الخدمات يحتل المرتبة الأولى يليه نشاط البناء والأشغال العمومية، وفي المراتب الأخرى نجد الخدمات ذات صلة بالصناعة.

الجدول رقم (07): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسب المئوية حسب فروع النشاط الاقتصادي

مج فروع النشاط	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الخدمات	8.26	9.53	9.89	9.28	9.2	8.74	8.28	7.82	5.23
البناء والأشغال العمومية	10.74	10.77	12.37	10.53	11.7	9.16	6.15	4.62	3.04
الصناعة	5.12	5.42	5.24	5.76	5.62	4.04	4.15	4.35	3.07
الفلاحة والصيد البحري	10.94	7.24	8.11	6.75	5.82	1.19	4.5	5.25	3.39
خدمات ذات صلة بالصناعة	9.19	5.19	5.73	6.31	3.91	3.65	4.96	4.72	3.41
المجموع	8.42	9.05	9.75	8.95	9.34	7.63	6.77	6.08	4.09

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، المرجع السابق،عدد8-22.

ومن الملاحظ من المعطيات المدرجة في هذا المبحث أنه نسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في الجزائر هي تابعة للقطاع الخاص ، كما أنه هناك توزيع غير متوازن لهذه المؤسسات عبر جهات الوطن وحسب فروع النشاط وهذا راجع إلى عدة أسباب، الأمر الذي يفسر أن التوجه الذي اتخذته الجزائر منذ بداية الثمانينات قد أصبح واقعا يفرض نفسه على الخريطة الاقتصادية الجزائرية.

المبحث الثاني: النمو في الجزائر ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة مهمة في اقتصاد الجزائر نتيجة تحقيق النمو في إطار مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة.

المطلب الأول: النمو في الجزائر

إن الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر وخاصة ما يتعلق بالتعديل الهيكلي، فلقد كان لع واقع كبير على الجانب الاجتماعي بسبب سياسة تسريح العمال التي طالت العديد من المؤسسات الاقتصادية العمومية في حين نجد أن القطاع الخاص بدأ في النمو حيث ساهم في خلق العديد من مناصب العمل .

لقد عرف هذا النوع من المؤسسات تزايد سنوي متباين حيث أن تبين ابتداء من سنة 2001 أن هناك اهتمام بقطاع الصناعات التقليدية بحوالي 10% وهذا لمحاولة لإنعاش هذا القطاع باعتباره إحدى الركائز الأساسية لتنمية قطاع السياحة ، أما القطاع الخاص لهذه المؤسسات ورغم أنه أقل من سابقه فيما يخص التطور والمستوى بمعدل سنوي متوسط يقدر ب 8.46 % إلا أنه يمثل ما يقارب 72% من المجموع الكلي لهذه المؤسسات.

أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فهي تعرف كل سنة تناقص وهذا بعد أن عرفت استقرار مدى أربع سنوات انطلاقا من 2004تم إحصاء 784 مؤسسة ونسبتها من إجمالي هذه المؤسسات يكاد يكون معدودا بسبب ما أصاب المؤسسات العمومية من عمليات التصفية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (8) : معدل التطور السنوي للنمو

نوعية المؤسسات	معدل التطور السنوي %				
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2004	2005	2006	2007	2008
مؤسسات خاصة	5.37	9.71	8.42	9.05	9.75
مؤسسات عامة	0.00	0.00	0.00	12.34-	15.45-
صناعة تقليدية	10.58	11.64	8.62	10.77	10.56
المجموع	6.73	10.21	8.45	9.53	9.91

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ، نشرية 2008 رقم 12 ،ص06.

ويمكن ذلك بيانيا في الشكل التالي

الشكل رقم (6) : نسبة نمو المؤسسات الصغير والمتوسطة سنويا

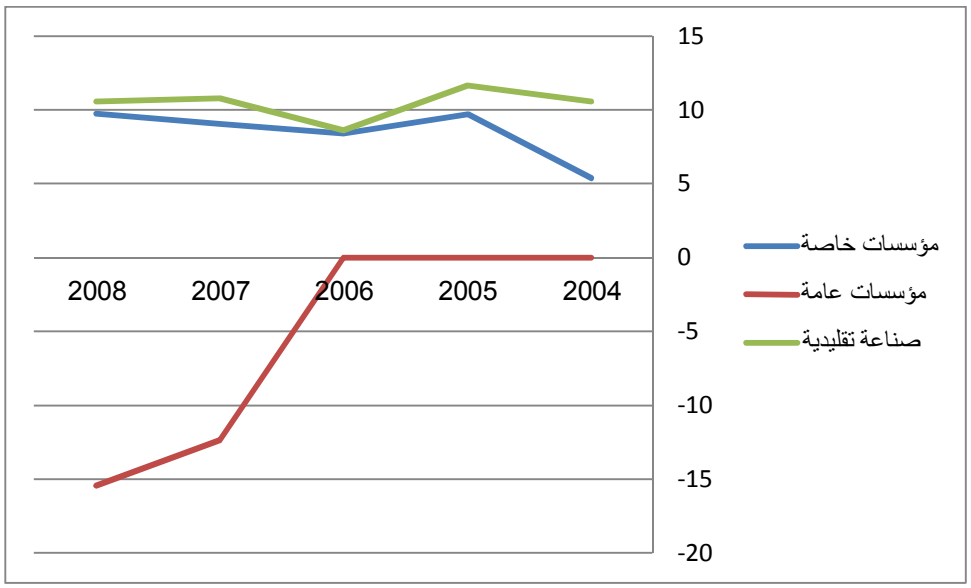

ويمكن الإشارة إلى هيكلة هذه المؤسسات من حيث عددها سنويا حسب طابعاه القانوني في البيانات التالية :

جدول رقم (9) : عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع القانوني 2007-2009

طبيعة المؤسسة	2007		2008		2009 (سداسي أول)	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مؤسسة خاصة	245842	71.71	269806	71.61	284244	71.60
مؤسسة عامة	874	0.25	739	0.17	711	0.18
صناعة تقليدية	96072	28.02	106222	28.19	112017	28.22
المجموع	342788	%100	376767	%100	396972	%100

فيما يخص تطور **المصدر: من إعداد الطالبات انطلاقا من معلومات مجمعة عن نشريات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لسنوات 2007-2008-2009.**

إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات نجد أن ليس هناك أي تغير فيها يخص إستراتيجية توزيع هذه المؤسسات حيث أكثر المعطيات المتوفرة منذ سنة 2007 أنظر الجدول أدناه " تبين أنه هناك محافظة على نفس الترتيب حيث يحتل الصدارة قطاع البناء والأشغال العمومية الذي يستحوذ على أكثر من الثلث للمجموع الكلي ويليها كل من قطاع التجارة إما القطاعات الأخرى لا تمثل سوى نسب ضئيلة بين عدم استغلال هذه القطاعات التي مازالت تحتاج إلى توجيه وتشجيع أكثر كقطاع خدمات المؤسسات النقل للمواصلات ، الفندقة والإطعام ، وهذا يرجع إلى عدم الإقبال على المجازفة في مشاريع دون

أن تكون هناك تجارب سابقة ، فيم تفضل القطاعات التي تتعدم فيها المخاطرة وتميل إلى الربح الأكيد ولذا من الضروري على الدولة أن تسعى إلى تحقيق توازن قطاعي يمكن من تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وذلك لن يتم إلا بخلق آليات جديدة تمكن من التوجيه للاستثمار في هذه المجالات إضافة إلى رفع الضمانات على المخاطر وتسهيل الاستفادة منها في هذه الاستثمارات مما يشجع الانجذاب إليها ، هذا فضلا عن فتح مجال للتكوين مما يسمح لذوي الاختصاص بطلب قروض لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة لمجالات مما يزيد فرص النجاح ويمكن الوقوف على مساهمة المؤسسات نتيجة النمو حسب مجال النشاط في الجدول التالي:

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

يمكن توضيح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الناتج الداخلي الخام من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 10 : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

مساهمة المؤسسات	2007		2008		2009		2014.....	
ص م في piB	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المؤ ص م للقطاع الخاص	2364.5	78.41	2740.06	79.56	3153.77	80.8	4681.68	83.59
المؤ ص م للقطاع العام	651	21.54	704.05	20.44	749.86	19.2	827.53	15.02
المجموع	3015	100	344411	100	3903.63	100	5509.21	100

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية معطيات 2007-2014 الموقع الالكتروني لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة www.p

نلاحظ من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أن مساهمة القطاع الخاصة في PIB في تنامي ، أما القطاع العام فعلى الرغم من تطور قيمة الإنتاج الداخلي الخام المحققة من طرف مؤسساته إلا أن نسبة مساهمته تبقى ضئيلة مقارنة بالقطاع الخاص.

الجدول رقم 11 : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي لسنة 2011-2014.

2014	2013	2012	2011
10404.5	8770.8	9968.9	8554.3
11991.6	9908.0	11043.7	9352.9
4478.2	3858.5	4907.8	3903.6
11985.5	9884.2	10963.9	9233.7
161.115	136.081	169.765	133097
74.3908	72.6349	645828	69.3757
35978	35268	34591	34096

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

يمكن تبيان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في خلق القيمة المضافة خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 12 : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

فروع النشاط	الطابع القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2007		2008		2009		2014...	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الزراعة	الخاصة	578.79	99.84	638.63	99.84	701.03	99.55	1012	99.7
	العامة	0.93	0.16	1	0.16	316	0.45	3.08	0.3
	المجموع	579.72	100	63.939	100	704.13	100	1015.19	100
البناء والأشغال العمومية	الخاصة	403.37	7981	486.37	79.72	593.09	80.94	1058.16	98.73
	العامة	102.05	2019	123.69	20.27	139.62	19.05	13.59	1.27
	المجموع	505.42	100	610.07	100	732.71	100	107.175	100
النقل والمواصلات	الخاصة	417.59	69.86	476.941	75.39	657.35	79.19	806.01	81.18
	العامة	180.19	30.14	188.291	24.61	172.72	20.8	182.02	18.42
	المجموع	597.78	100	795.23	100	830.07	100	980.03	100
خدمات المؤسسات	الخاصة	45.65	79.77	50.32	80.69	56.6	78.92	96.86	79.15
	العامة	11.58	20.23	12.04	19.31	15.11	21.07	25.51	20.85
	المجموع	57.23	100	62.3	100	71.7	100	122.37	100
الفندقة و الإطعام	الخاصة	60.88	87.45	65.3	87.24	2	88.07	101.36	88.61
	العامة	8.74	12.55	9.55	12.76	9.63	11.92	3.031	11.39
	المجموع	69.62	100	74.85	100	80.75	100	114.3	100

								9	
الصناعة الغذائية	الخاصة	101.79	80.48	110.86	82.18	127.98	84.12	169.95	86.03
	العامة	24.69	19.52	24.04	17.82	24.14	15.87	27.58	1.96
	المجموع	126.48	100	134.9	100	152.13	100	197.53	100
التجارة	الخاصة	629.18	94.17	675.05	94.02	776.82	93.25	1204.02	94.1
	العامة	38.95	5.83	42.91	5.98	56.18	6.74	75.45	5.9
	المجموع	668.13	100	717.96	100	833	100	1279.47	100

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية ، العدد 14 (2008-2012)لقرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموقع الالكتروني www p

ويلاحظ من الجدول السابق أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في خلق القيمة المضافة سواء كانت خاصة أو عامة وفي معظم فروع النشاط، إلا أن القطاع الخاص يحتل الصدارة من حيث ارتفاع نسبة مساهمته، وفيما يخص فروع النشاط الأكثر مساهمة في تكوين القيمة المضافة بالنسبة للقطاع الخاص أنه تشمل كلا من التجارة والزراعة، النقل والمواصلات، البناء والأشغال العمومية والصناعة الغذائية، بينما لا تساهم باقي الفروع كالفندقة والإطعام خدمات المؤسسات وصناعة الجلود، إلا بنسب قليلة، وبالنسبة للقطاع العام يعتبر كل من النقل والمواصلات البناء والأشغال العمومية، التجارة والصناعة الغذائية أكثر الأنشطة مساهمة في خلق القيمة المضافة.

ومما سبق يتضح إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تؤدي دورا يأس به في الاقتصاد الوطني وخاصة المؤسسات الخاصة على اعتبار أنها تمثل النسبة الغالبة ضمن هذه المؤسسات.

خلاصة الفصل الثالث:

مما سبق ذكره من هذا الفصل استخلصنا إن الجزائر قامت بعدة مجهودات بهدف ترقية ونمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطوير وتنمية القطاع.

حيث رأينا من خلال دراستنا حول هذا القطاع انه تطور ملحوظ من سنة إلى أخرى وهذا لاهتمام الدول بهذا القطاع.

ولكن رغم النتائج الايجابية التي حققتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من حيث مساهمتها في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة (الجانب الاقتصادي) إلا أن القطاع لا يزال دون مستوى نظيره في الدول المتقدمة.

الخاتمـــــــــــة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في اقتصاديات الدول، حيث أن الدراسات والأبحاث الحديثة بينت الدور الذي تقوم به المؤسسات في دعم الاقتصاد الوطني وفي تحقيق الرفاهية والازدهار، الأمر الذي يتطلب البحث عن الطرق الفعالة لدعمها وتنميتها.

ففي إطار دعم المؤسسات من أجل النمو كرست الدولة الجزائرية جهودها لإنشاء مجموعة من النماذج والنظريات الأكثر فعالة تهدف أساسا إلى مساعدة المشاريع لتحقيق النمو الاقتصادي ومن خلال المحاور التي تم التطرق إليها نستخلص النتائج التالية.

إن صعوبة إعطاء مفهوم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدى بالباحثين إلى الاعتماد على عدة مدارس مختلفة لتعريفها.

تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص لعبت دور في التنمية الاقتصادية.

تظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات الاقتصادية من خلال ما تحققه من معدلات نمو التي حققتها الجزائر.

لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دورا هاما على الصعيد من خلال مساهمتها في كل من الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة.

من أجل دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من بين 2014/2004.

حيث ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام لسنة 2014 ب 5509.21 أي بنسبة مرتفعة خلال هذه السنة إلا أنها تبقى ضئيلة.

قائمة المصادر المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1- إسماعيل شعبان، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2003.

2- خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013.

3- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الطاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط وللتنمية الاقتصادية مصر، مكتبة وطبيعة الإشباع الفنية، 1999.

4- محمد عبد العزيز عجيمة إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية " دراسات نظرية الإسكندرية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، 200.

5- محي محمد فنوص، أزمة التنمية، دراسة الوح السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الطبعة الثانية القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1999.

6- فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 1985.

7- حسين عمر، الاستثمار للعولمة، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 200.

8- صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، سطيف الجزائر، العدد 3، 2004.

ثانيا: الرسائل والأطروحات

9- سليمان ناصر، أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم.

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ